



جمعية البنوك في الأردن  
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

# ربحية البنوك العاملة في الأردن

والتساؤلات حولها وحول  
أسعار الفائدة

إعداد: دائرة الدراسات  
جمعية البنوك في الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تنفيذ وإشراف فني وطباعة :



المؤسسة الأردنية للتصميم والطباعة

الشميساني - طلعة البلاستيك - هاتف: ٥٦٠٤٨٣١ - تليفاكس: ٥٦٠٤٨٣٢

## تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفق،،

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة



## المقدمة

لقد رأت إدارة الجمعية أن تصدر كافة الدراسات التي تعدها على شكل كتيبات وكراسات بهدف توثيق المعلومة وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من المهتمين والمتابعين.

ويأتي العدد الأول من سلسلة كراسات الجمعية تحت عنوان «ربحية البنوك العاملة في الأردن، والتساؤلات حولها وحول أسعار الفائدة»، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في ظل التطورات الأخيرة في ظروف العمل المصرفي محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وقد ناقشت الدراسة سلوك هامش أسعار الفائدة في الأردن خلال السنوات الأخيرة، وأظهرت من خلال الأرقام حقيقة انخفاض هامش أسعار الفائدة لدى البنوك في السنة الأخيرة على عكس الانطباع السائد لدى الكثيرين. كما بحثت الدراسة في عناصر التكلفة والإيراد للبنوك العاملة في الأردن والتي تحدد المعالم الأساسية لربحيته، حيث أوضحت الدراسة مختلف التكاليف التي تتحملها البنوك في ممارسة أعمالها بالإضافة لاستعراض مصادر إيراداتها. وقدمت الدراسة مقارنة بين مؤشرات ربحية القطاع المصرفي وأهم القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو القطاع الصناعي. وقد خلصت الدراسة إلى أن ربحية البنوك العاملة في الأردن قد تأثرت في السنة الأخيرة بالتباطؤ الاقتصادي الذي ساد المملكة، كما أكدت على أن مؤشرات الربحية بقيت ضمن المعدلات المقبولة وكانت أدنى بكثير من مؤشرات ربحية القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.

**د. عدلي قندج**

المدير العام



كثرت التساؤلات المطروحة في الآونة الأخيرة حول أسعار الفوائد التي تفرضها البنوك العاملة في الأردن، وعن مدى ارتفاع الهامش بين سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وسعر الفائدة على الودائع. وفي هذا الصدد، تأتي هذه الدراسة عن ربحية البنوك العاملة في الأردن بغرض توضيح الصورة بشكل علمي ومنهجي مدعم بالأرقام والنسب، بحيث تزيل الغموض المثار حول ربحية البنوك من خلال مناقشة عناصر التكلفة والإيراد ومقارنة الربحية مع القطاعات الأخرى في الأردن.

تلعب البنوك في الأردن وفي مختلف دول العالم دوراً كبيراً باعتبارها وسيط مالي بين وحدات الفاض ووحدات العجز في المجتمع، حيث تقوم بحشد المدخرات (الودائع) لاستخدامها في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتعيين وانشاءات وخدمات مالية وأفراد وحكومة وغيرها.

وينطوي على هذا الدور الذي تمارسه البنوك إيرادات ونفقات، حيث تتمثل الإيرادات الأساسية بعوائد الفوائد (الفوائد المقبوضة) من مختلف التسهيلات الائتمانية إلى جانب إيرادات الاستثمار من مختلف بنود الموجودات بالإضافة إلى العمولات. بالمقابل تتضمن النفقات أساساً على مقدار الفوائد التي تدفعها البنوك على الودائع (الفوائد المدفوعة)، بالإضافة إلى نفقات العمليات التشغيلية

وتكاليف الديون المتعثرة والمعدومة ورسوم ضمان الودائع وتكاليف الاحتياطي النقدي الإلزامي ورصد المخصصات وزيادة رأس المال وغيرها. ومن خلال الفرق بين هذين المكونين (الإيرادات والنفقات) يتحدد المصدر الأساسي لأرباح البنك.

وقد نجح الجهاز المصرفي الأردني في حشد المدخرات عبر السنوات الماضية، حيث تجاوز حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن مبلغ ٢٠ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٩، منها حوالي ٨, ٦١٪ وودائع لأجل، و٨, ٢٥٪ تحت الطلب، و٤, ١٢٪ توفير. كما نجح الجهاز المصرفي في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية حيث بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية، والتي تعتبر من أهم توظيفات أموال البنوك العاملة في الأردن، حوالي ٣, ١٣ مليار دينار تقريباً في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٩، منها ٢, ٨٥٪ قروض وسلف، و٣, ١٢٪ جاري مدين، و٤, ٢٪ كمبيالات مخصومة.

وبما أن الودائع لأجل تشكل أكبر نسبة من إجمالي الودائع (٨, ٦١٪)، بينما تشكل القروض والسلف النسبة الأكبر من التسهيلات الائتمانية (٣, ٨٥٪)، فيمكن استخدام سعر الفائدة على الودائع لأجل كمقياس لسعر الفائدة المدفوع على الودائع، واستخدام سعر الفائدة على القروض والسلف كمقياس لسعر الفائدة المقبوضة، ليساعدنا في استخراج مؤشر تقريبي لهامش



سعر الفائدة في الجهاز المصرفي الأردني. وكما تشير بيانات النشرة الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي، بلغ الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لأجل خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ حوالي ٠,٨٤ ٪، بينما كان الوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض والسلف خلال نفس الفترة ٢٧٢، ٩ ٪، ليترك هذا للبنوك هامش مقداره ١٨٨، ٤ ٪. وقد أظهر هامش سعر الفائدة خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ تراجعاً بحوالي ٢٤٦، ٠ نقطة مئوية عن متوسط الهامش للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ والذي كان يبلغ ٤٣٤، ٤ ٪.

وبالنتيجة فإن هذا يعني أن ربحية البنوك قد تراجعت نتيجة لمجموعة من العوامل ومن أهمها تراجع الهامش وعدم نمو التسهيلات بنسب مرتفعة، ونمو الودائع، وارتفاع نسبة الديون غير العاملة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

## الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لأجل والقروض

### والسلف وهامش سعر الفائدة

(%)

هامش سعر الفائدة	الوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض والسلف	الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لأجل	الفترة
٤,٨٢	١١,٢٨	٦,٥٥	٢٠٠٠
٥,٢٦	١٠,٤٥	٥,١٩	٢٠٠١
٥,٨٨	٩,٨٥	٣,٩٧	٢٠٠٢
٥,٨٨	٩,٨٥	٣,٩٧	٢٠٠٢
٦,١٧	٨,٩٢	٢,٧٥	٢٠٠٣
٥,١	٧,٥٩	٢,٤٩	٢٠٠٤
٤,٥٨	٨,١	٣,٥٢	٢٠٠٥
٣,٤٣	٨,٥٦	٥,١٣	٢٠٠٦
٣,٣	٨,٨٦	٥,٥٦	٢٠٠٧
٣,٨٢	٩,٤٨	٥,٦٦	٢٠٠٨
٣,٦٥	٩,٣٦	٥,٧١	كانون الثاني
٣,٦١	٩,٢٨	٥,٦٧	شباط
٣,٥٧	٩,٣١	٥,٧٤	آذار
٣,٧٨	٩,٢٤	٥,٤٦	نيسان
٤,٠٢	٩,٢٢	٥,٢	أيار
٤,٣٦	٩,٣٨	٥,٠٢	حزيران
٤,٥١	٩,٢٧	٤,٧٦	تموز
٤,٦٩	٩,٢٣	٤,٥٤	آب
٤,٧٧	٩,١٨	٤,٤١	أيلول
٤,٩٢	٩,٢٥	٤,٣٣	تشرين أول

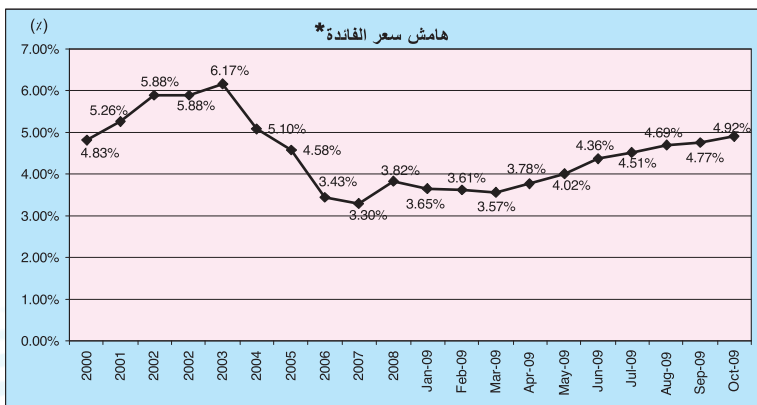
• المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

### متوسط هامش سعر الفائدة\*

(%)

الفترة	متوسط الهامش خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩	متوسط الهامش للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠٠٠	متوسط الهامش للفترة كاملة من ٢٠٠٠ إلى تشرين الثاني ٢٠٠٩
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل	٥,٠٨٤	٤,٨٢٤	٤,٥٣٦
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف	٩,٢٧٢	٩,٢٥٨	٩,٢٤٣
هامش سعر الفائدة	٤,١٨٨	٤,٤٣٤	٤,٧٠٨

\* احتسب من قبل دائرة الدراسات بناء على البيانات المتوفرة في النشرة الإحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الأردني.



\* تم إعداد الرسم البياني بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

ولزيادة توضيح حقيقة هامش سعر الفائدة الذي تحققه البنوك العاملة في الأردن، فيمكن الاعتماد على منهجية تحليل التعادل (Break-even Analysis)، والذي يستخدم لتحديد النقطة التي

تتعادل عندها الإيرادات والتكاليف ويكون هامش الربح مساوي للصفر. وتبع أهمية تحليل التعادل هنا من أن التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك في الأردن تشكل حوالي ٥, ٦٦٪ من الودائع المتوفرة لديها (٢, ١٣ مليار للتسهيلات ÷ ٢٠ مليار للودائع)، الأمر الذي يتطلب من البنوك فرض سعر فائدة أعلى على القروض للموازنة بين إيراداتها وتكاليفها وذلك على النحو المبين أدناه.

الإيرادات من الفوائد	=	التكاليف من الفوائد
(رصيد التسهيلات الائتمانية × سعر الفائدة الذي يجب دفعه لتحقيق التعادل مع تكاليف الودائع)	=	(رصيد الودائع × سعر الفائدة على الودائع)
(١٣,٣ مليار دينار × س)	=	(٢٠ مليار دينار × ٥,٠٨٤٪)
(١,٠١٧ مليار دينار)	=	(١,٠١٧ مليار دينار)
ومنها نجد أن س = ٧,٦٤٥٪		

فالفائدة المدفوعة على الودائع تعادل مليار و١٧ مليون دينار تقريباً (٢٠ مليار × ٥,٠٨٤٪)، وحتى تستطيع البنوك تسديد هذه الفوائد لا بد أن تفرض على التسهيلات سعر فائدة ٧,٦٤٥٪ (لأن ١٣,٣ مليار تسهيلات ائتمانية × ٧,٦٤٥٪ = مليار و١٧ مليون دينار تقريباً). وعند سعر الفائدة على التسهيلات الذي مقداره (٧,٦٤٥٪)، تكون قيمة الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة بالدينار متساوية، ويترك هامش الفائدة عند مستوى صفر. وبما أن متوسط سعر الفائدة على القروض كان ٩,٢٧٢٪ خلال العشرة

شهور الأولى من ٢٠٠٩، فإن الهامش الحقيقي للفائدة الذي تحصل عليه البنوك هو ٦٢٧، ١٪ (٢٧٢، ٩٪ - ٦٤٥، ٧٪)، والذي يشكل المصدر الأساسي لدخل البنوك ويستخدم لتغطية تكاليفها الأخرى وأبرزها:

- التكاليف التشغيلية من رواتب موظفين ومستخدمين والذي بلغ عددهم حوالي ٩، ١٥ ألف موظف في نهاية عام ٢٠٠٨، والاستهلاكات والاطفئات ومصاريص تطوير المنتجات ومصاريص تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنوك وغيرها.

- مخصصات الديون المشكوك فيها والديون المعدومة حيث أن احتفاظ البنوك بهذه المخصصات يفقدها جزءاً من الأموال التي يمكن تشغيلها ويشكل عبئاً إضافياً عليها لأن هذه المخصصات لا ينتج عنها أية عوائد.

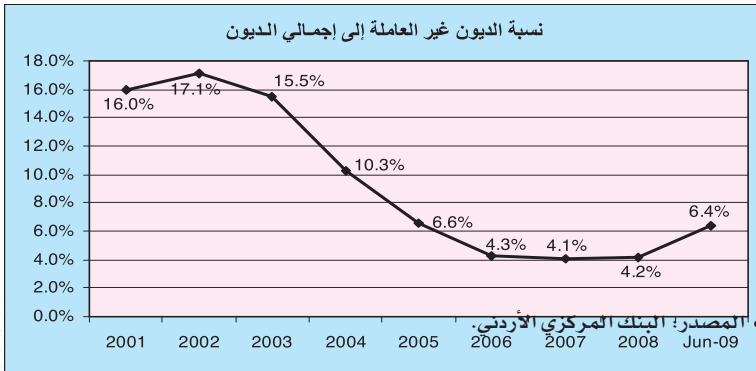
- تكلفة ضريبة الدخل\*: وهي بنسبة ٣٥٪ وهي نسبة مرتفعة تضطر البنوك لإضافتها على سعر فائدة الإقراض للعملاء، والنتيجة ارتفاع سعر فائدة الإقراض في المملكة مما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة شكاوى المقترضين من مختلف القطاعات الاقتصادية بأن الهوامش بين كلف الودائع

\* تم تخفيض معدل ضريبة الدخل المفروضة على البنوك من ٣٥٪ إلى ٢٠٪ اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ وذلك بموجب التعديل الأخير لقانون ضريبة الدخل والذي صدر كقانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد ٥٠٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

وسعر الفائدة على الإقراض عالية.

- كلفة الاحتياطي النقدي الإلزامي، ورسوم ضمان الودائع والمتمثلة في رسوم الاشتراك السنوي التي تدفعها البنوك وتبلغ نسبتها اثنين ونصف بالآلف من مجموع الودائع لدى البنك.

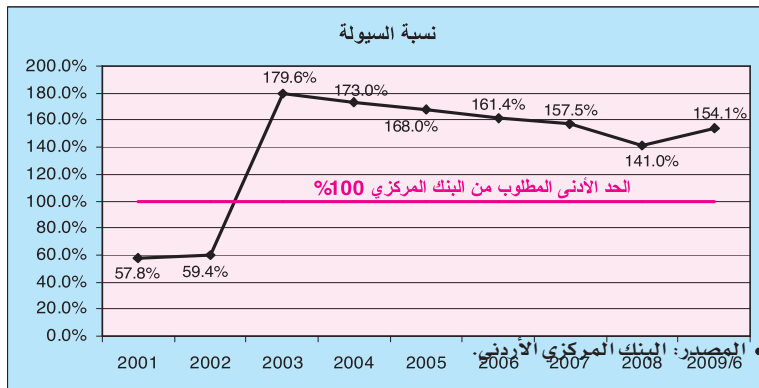
- كلفة الديون غير العاملة والديون الهالكة: حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي حوالي ٤, ٦٪ وذلك في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢, ٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.



- تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) للسيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك: وهي تكاليف غير مباشرة ناتجة عن عدم تشغيل الأموال المتاحة للبنك، حيث على البنوك أن تحتفظ بنسب سيولة مرتفعة الأمر الذي ينتج عنه خسارة العائد الممكن تحقيقه لو تم استثمار هذه الأموال. وقد بلغت نسبة السيولة في



البنوك العاملة في الأردن حوالي ١, ١٥٤٪ في نهاية أيلول ٢٠٠٩ وهي أعلى حتى من متطلبات البنك المركزي والتي تبلغ ١٠٠٪.



- ولا بد أن تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار خاصة وأن الأموال المتوفرة للبنك تأتي عن طريق الودائع أساساً بالإضافة إلى حقوق الملكية والأموال المقرضة وجميعها تعتبر مصادر مكلفة.

بالإضافة إلى ما سبق، أثرت الأوضاع الاقتصادية السائدة بشكل كبير على ربحية البنوك في الأردن، حيث أن التباطؤ الاقتصادي الذي عانته المملكة خلال العام الحالي، والذي ظهر من خلال تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة من ٨, ٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ إلى ٣, ٠٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وانعكس بشكل سلبي على نشاطات البنوك ومؤشرات ربحيتها بشكل واضح. فالبنوك تأثرت بتراجع الوضع الاقتصادي ولم تؤثر فيه أو تكن هي أحد مسبباته. وبالنسبة لتعثر الشركات الناجم عن نقص السيولة بسبب صعوبات الاقتراض، فإن واقع

الحال يظهر عكس ذلك، حيث أن البنوك في الأردن لديها فائض سيولة وصل إلى حوالي ٤ مليار دينار وتبحث عن فرص مناسبة لتشغيله، إلا أن قرار الإقراض هنا يخضع لعدد من المعايير أهمها اجتياز المقرض لاختبارات التحليل المالي والائتماني السليم من حيث الجدوى و الربحية و السيولة والكفاءة الإدارية وتوفر الضمانات الحقيقية وانخفاض المخاطر. ويذكر في هذا الصدد أن البنوك في الأردن قامت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بالموافقة على أكثر من ٩٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة لها بعد أن كانت توافق على حوالي ٧٥٪ من الطلبات المقدمة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حسب نتائج الدراسات التي نفذها البنك المركزي بالتعاون مع كافة البنوك العاملة في المملكة، وهذا الأمر يدعو إلى ضرورة قيام الشركات التي تواجه صعوبات في السيولة والاقتراض إلى البحث عن أسباب ذلك داخلياً وأن تقوم بتقييم موضوعي لوضعها من حيث التكاليف ووضع المنافسة وكفاءة الإدارة و الربحية والتدفقات النقدية وقدرتها على خدمة الدين\* .

وبعد أخذ كافة العوامل السابقة بعين الاعتبار، فإن صافي الأرباح في البنوك تضاعف كثيراً ووصل إلى مستويات أقل بكثير من القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي. حيث تراوح معدل العائد على موجودات

\* نتيجة لتفهم الحكومة لهذه الحقائق قامت بتشكيل لجنة ممثلة من الحكومة والقطاع المصرفي

لدراسة الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية.

وقد خرجت تلك اللجنة بمجموعة من التوصيات العملية التي ستعمل على تخفيف وطأة

تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية والكساد والتباطؤ الاقتصادي على القطاعات والشركات

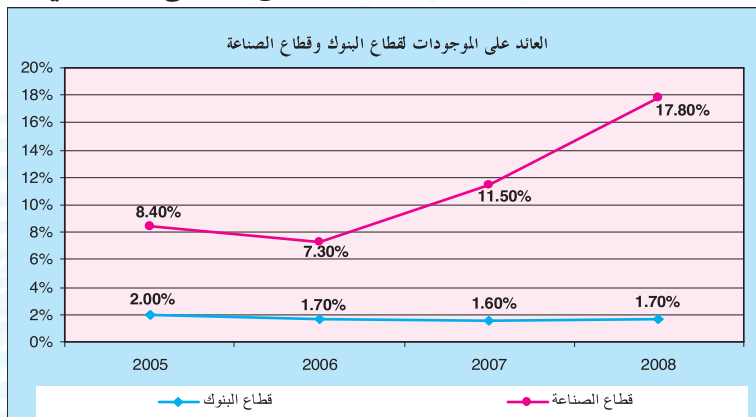
التي تأثرت بالأزمة.



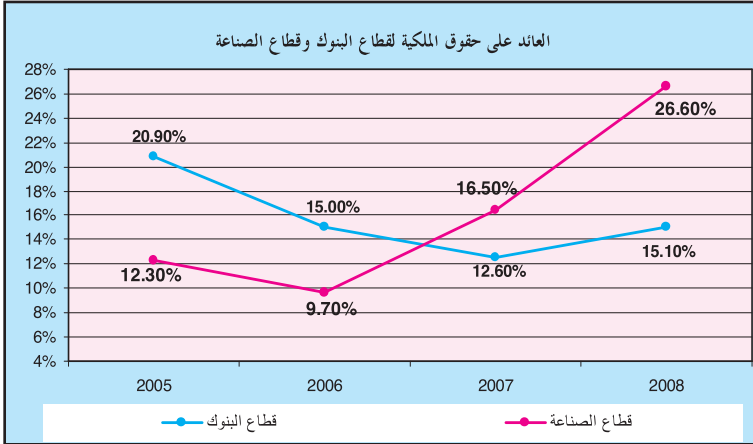
البنوك خلال الأربع سنوات الماضية حول ٧٥، ١٪ ليصل في عام ٢٠٠٨ نحو ٧، ١٪. أما متوسط العائد على موجودات القطاع الصناعي خلال الأربع سنوات الماضية فقد كان ٢٥، ١١٪، ووصل إلى ٨، ١٧٪ في عام ٢٠٠٨. مما يعني أن القطاع المصرفي ليس أكثر القطاعات ربحية نسبة إلى حجم الموجودات.

أما متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك خلال الأربع سنوات الماضية، فقد بلغ ٩٠، ١٥٪ ووصل إلى ١، ١٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨، بينما كان المتوسط للقطاع الصناعي ٢٨، ١٦٪ وبلغ في نهاية ٢٠٠٨ حوالي ٦، ٢٦٪. ويعود ذلك لعدة أسباب من أبرزها ارتفاع حجم حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات) لدى البنوك وارتفاع نسبة ضريبة الدخل التي تدفعها البنوك للخرينة مقارنة مع القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### مؤشرات الربحية للبنوك بالمقارنة مع القطاع الصناعي



• تم إعداد الرسومات بالاعتماد على بيانات البنك المركزي وبيانات بورصة عمان، دليل الشركات ٢٠٠٩



• تم إعداد الرسومات بالاعتماد على بيانات البنك المركزي وبيانات بورصة عمان، دليل الشركات ٢٠٠٩

## معدل العائد على الموجودات وحقوق المساهمين في قطاعي البنوك والصناعة (%)

القطاع	المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط
قطاع البنوك*	العائد على مجموع الموجودات %	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٧	١,٧٥
	العائد على حقوق المساهمين %	٢٠,٩	١٥,٠	١٢,٦	١٥,١	١٥,٩٠
قطاع الصناعة**	العائد على مجموع الموجودات %	٨,٤	٧,٣	١١,٥	١٧,٨	١١,٢٥
	العائد على حقوق المساهمين %	١٢,٣	٩,٧	١٦,٥	٢٦,٦	١٦,٢٨

\* المصدر: البنك المركزي الأردني.

\*\* المصدر: بورصة عمان، دليل الشركات ٢٠٠٩.

ومن هنا، فلا يمكن قبول النقد الموجه للبنوك، حيث أنها لا تحقق عوائد وأرباح غير عادية وأعلى من تلك المتعارف عليها في الأسواق المحلية والمجاورة والدولية.

وخلاصة القول، أن البنوك في الأردن تحقق أرباحاً معقولة في ظل أجواء المنافسة الحادة في القطاع المصرفي. ومن المعلوم أن هذه الأرباح هي المبرر الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية ربحية، فهي ضرورية جداً لغايات مواجهة كافة أشكال المصاريف والنفقات التي ذكرت في الدراسة، وتطوير الخدمة و مواكبة التكنولوجيا الجديدة، وتأهيل وتطوير الكوادر البشرية، ومواجهة كلفة الديون غير العاملة.

إن الذين يعتقدون بأن أسعار الفوائد مرتفعة وعلى البنوك تخفيضها لا ينظرون في المقابل إلى كلف الأموال ومخصصاتها والتي لا يستهان بها، وإن التخفيض الذي يطالبون به قد يؤثر على ربحية البنوك وتعثرها الأمر الذي لا تستطيع أية جهة تحمله لآثاره الكارثية المعروفة.

## أهم المراجع

١- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

٢- بورصة عمان، دليل الشركات ٢٠٠٩.